CD/PV.461
28 April 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايسزتر (هنغاريا)

GE.88.61241

الرئيس : (الكلمة بالإنكليزية) أعلن إفتتاح الجلسة العامة ٤٦١ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في تقارير الهيئات الفرعية ، وفي التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو أن يطرح أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر ، اذا ما رغب في ذلك ،

وحسبما أعلن في جلستنا العامة المعقودة يوم الثلاثاء ، سيعقد المؤتمر اليوم جلسة غير رسمية فور انتهاء هذه الجلسة العامة ، لاستئناف القراءة الثانية لمشاريع الفقرات الموضوعية من التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا باكستان وزائير ، وممثل فنزويلا الذي سيتحدث بصفته رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وممثلة المكسيك التي ستتحدث بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح .والكلمة الآن لممثل باكستان ، السفير أحمد .

السيد أحمد : (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية) أعتزم أن أتناول في بياني اليوم البنود ٤ و ٧ و ٨ من جدول أعمالنا وكذلك مسألة سير عمل المؤتمر بفعالية وتحسينه .

إن مفاوضاتنا بشأن فرض حظر على الأسلحة الكيميائية هي أكثر مجالات عملنا المبشرة بتحقيق نتائج ويظهر ذلك في قوة المناقشات التي أجريناها بشأن هذه المسألة ؛ فقد وصلت هذه المفاوضات الى مرحلة متقدمة تلوح فيها نهاية لها لكنها ليست في حوزتنا تماما بعد . وقد تقدم عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية كثيرا خلال الدورة الاخيرة وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين تحت رئاسة السفير السويدي ايكيوس الذي ساعده بكفاءة فريقه من منسقي البنود ويحالفنا الحظ مرة أخرى هذا العام بأن يكون رئيس اللجنة السفير البولندي سويكا الذي وجه بمهارة منذ ست سنوات مضت مداولات الفريق العامل المعني بهذا البند من جدول أعمالنا .

وقد ناقشنا مسألة حظر الأسلحة الكيميائية طوال عشرين عاما في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف . ويتبين الشوط الذي قطعناه خلال الأعوام الستة الماضية من التقرير الخاص الذي قدم الى المؤتمر في اجتماعه الاخير فللمرة الأولى . يتضمن

التقرير لغة متفق عليها أو صيغا مقترحة بشأن جميع مواد مشروع الاتفاقية . غير أنه لا يمكن أن يقاس التقدم المحرز بمجرد حجم تقريرنا . فمازال هناك كثير من العمل الشاق يجب القيام به قبل بلوغ هدفنا .

وقد شددت وفود عديدة على ضرورة التعجيل بسرعة تقدم عملنا . ونحن نشارك في هذا الرأي . وقد دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٤٢ ألف الذي اعتمدته في العام الماضي بدون تصويت الى تكثيف مفاوضاتنا. وينبغي الاهتمام بهذه الدعوة .

ولا يمكن أن يبالغ بما فيه الكفاية في التشديد على ما لإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية من طابع عاجل في وقت تكثر فيه التقارير عن استعمال هذه الاسلحة وتتراكم فيه المخزونات ، وتنتج فيه هذه الأسلحة من جانب عدد متزايد من الدول وتهدد فيه التطورات العلمية والتكنولوجية بالتسبب في استحداث أنواع جديدة وأشد فتكا من الأسلحة الكيميائية . فالأنباء عن تجدد استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب الدائرة بين ايران والعراق تثير قلقا بالغا لدى حكومة باكستان وشعبها . ونكرر ادانتنا الشديدة لجميع الأعمال التي تنتهك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ونحث طرفي النزاع على الالتزام بقواعد القانون الدولي الانساني ، ولاسيما الاحكام المتعلقة بالنزاع المسلح .

فالحالة التي نوجد فيها يجب أن تدفعنا الى مضاعفة جهودنا وقد وصلت مفاوضتنا الى مرحلة حاسمة . فاذا وجدت الارادة السياسية ، يكون في الإمكان احراز تقدم كبير حقيقي وستكون الاتفاقية التي نتفاوض بشأنها أول اتفاق متعدد الاطراف لنزع السلاح ينص على انشاء آلية دولية للإشراف على تنفيذ أحكامها ورصد فرع هام من فروع الصناعة المدنية . وستعطى دفعة قوية لمؤتمر نزع السلاح وستعزز عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف . وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة .

كما أعلن السفير ايكيوس في ٨ آذار/مارس نيابة عن مجموعة الـ ٢١ فان بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة تريد أن تبرم في المستقبل القريب اتفاقية غير تمييزية وشاملة وقابلة للتحقق منها وفعالة عالمية حقا لحظر الأسلحة الكيميائية . وستعمل هذه البلدان باصرار من أجل تحقيق هذا الهدف ولن تقبل التدابير الجزئية أو الترتيبات المحدودة . وقال إن وفده يعتقد أنه ينبغي معالجة مسألة الانتشار في اطار اتفاقية عالمية .

لقد قَلت الخلافات بشأن بعض القضايا المعلقة خلال الجزء الربيعي للدورة الحالية غير أن هناك عددا من المشاكل التي مازالت تنتظر حلا ، مثل ترتيب التدمير ، ورصد الصناعة المدنية ، والهيكل المؤسسي والتفتيش بالتحدي ومن الواضح أن كثيرا من

العمل الشاق ينتظرنا في الصيف وما بعده . ويجب أن نحث جميع الوفود على معالجة هذه المسائل بالحاح بحس من الاستعجال وبروح بناءة .

وحدث بعض من زيادة تقارب الآراء بشأن ترتيب التدمير الذي تم بشأنه تحديد كثير من الآراء المشتركة في العام الماضي . ونرى أنه يمكن معالجة المخاوف التي أبديت بشأن الأمن خلال فترة التدمير بادخال تعديلات ملائمة على ترتيب التدمير . ثم تقديم عدة اقتراحات مفيدة للنص على تعادل المخزونات . ومن جهة أخرى ، سيثير الاحتفاظ بمخزونات سرية أو استمرار الانتاج خلال فترة التدمير من المشاكل أكثر مما سيحله .

ونحن نرحب بالتفاهم الذي توصل اليه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة الكيميائية ، بشأن تعريف مرفق الأسلحة الكيميائية وبشأن مبدأ وجوب تدمير هذه المرافق تدميرا كاملا . ومن المفروض أن يسهل هذا التفاهم الاضطلاع خلال هذا الصيف بعمل محدد بشأن المادة الخامسة داخل اللجنة المخصصة وستشكل المادة السادسة أحد أهم أجزاء الاتفاقية . فعلى خلاف الأحكام المتعلقة بالتدمير والتي ستنطبق فقط على الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والتي يؤمل أن يبطل استعمالها بعد فترة انتقالية يجري خلالها ازالة المخزونات ومرافق الانتاج وسيكون نظام مراقبة الصناعة الكيميائية غير محدد المدة وله أهمية مباشرة بالنسبة لعدد أكبر كثيرا من البلدان ويجب أن يكون هذا النظام غير اقتحامي قدر الإمكان ، وأن يكون فعال التكاليف أيضا . وفي الوقت ذاته ، يجب أن يكون فعالا في توليد الثقة بالامتثال للاتفاقية .

وقد أسهم الاقتراح المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية (CD/791) بشأن عمليات التحقق المخصصة مساهمة مفيدة في مناقشاتنا . فقد لفت النظر الى مشكلة حقيقية ، وهي مشكلة احتمال الانتاج الخفي في المرافق المخصصة عادة للأغراض السلمية لكنها يمكن أن يتحول الى انتاج مواد كيميائية تشكل خطرا على أهداف الاتفاقية غير أن وفدنا سيحترس من أية اجراءات تتخذها الأمانة الفنية ويكون لها رائحة التفتيش بالتحدي لأن هذه الاجراءات يمكن أن تضعف طابع الأمانة غير السياسي .

وتقدم العمل المتعلق بالمادة الثامنة من الاتفاقية تقدما ملموسا وأصبحت الخطوط العريضة للهيكل المؤسسي أكثر وضوحا . ووصف المجلس التنفيذي بأنه "أقوى" هيئة . ونحن لا نرى القضايا بهذه الصورة . فهدفنا يجب أن يتمثل في انشاء منظمة تشكل بطريقة ديمقراطية وتكون فعالة للاشراف على تنفيذ الاتفاقية والامتثال لأحكامها وينبغي للمؤتمر العام . بوصفه الهيئة العليا التي تتضمن جميع الدول الأطراف على

أساس المساواة أن يفوض الى المجلس التنفيذي وظائف يومية ذات طابع روتيني مع احتفاظه في نفس الوقت بسلطة اشرافية عليه .

ولايزال تكوين المجلس التنفيذي مسألة تتطلب حذرا ويسعدنا أنها تعالج الآن داخل الفريق العامل المختص التابع للجنة . ويعتقد وفدي أنه لا ينبغي أن يكون حجم المجلس التنفيذي كبيرا الى درجة اضعاف قدرته على اتخاذ قرارات سريعة ولا أن يكون صغيرا الى درجة أن يحرم من طابع تمثيلي حقا . فينبغي أن يستند تكوينه الدقيق الى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتوازن السياسي ، ونحن ليسوا مقتنعين بأنه تم تبين حالة تستدعي أخذ أي معيار آخر في الاعتبار في هذا الشأن .

وكما أشارت اليه وفود عديدة هناك علاقة متبادلة بين تكوين المجلس التنفيذي واجراءاته لاتخاذ القرارات وبالمثل ، نرى أن هناك صلة بين هاتين المسألتين من جهة ، وسلطات ووظائف كل من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ، من جهة أخرى .

وستحتل اجراءات التفتيش بالتحدي مكانا بالغ الاهمية في نظام فعال للتحقق للردع عن الانتهاك وكذلك لايجاد الثقة بالامتثال . وهناك تسليم عام بضرورة أن تكون هذه الاجراءات الزامية دون حق في الرفض . وأسفرت المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة المخصصة لدورة عام ١٩٨٧ عن احراز تقدم ملموس كما يتضح ذلك في التذييل الثاني من التقرير . وهناك قدر كبير من الاتفاق على اجراءات بدء التفتيش . ولاسيما على وجوب عدم حدوث " تسرب " سياسي قبل بداية هذه العملية .

أما فيما يتعلق باجراء التفتيش فعلا ، فإن الامر مازال يتطلب وضع اجراءات توفق بين مطالب تفتيش فعال مع حق الدول الشرعي في حماية معلومات حساسة لا ترتبط بالاسلحة الكيميائية . هذا فضلا عن أن مجموعة كاملة من القضايا المتصلة بمتابعة تقديم تقرير التفتيش مازالت تحتاج الى دراسة متعمقة ، فهذه مسائل ينبغي للهيئتين السياسيتين اللتين ستنشآن بموجب الاتفاقية ، وهما المجلس التنفيذي والمؤتمر العام ، أن تشتغلا فيهما بطريقة هادفة . فما أن أشيرت الشكوك علنا بشأن الامتثال للاتفاقية . لن يمكن الاستمرار في اعتبار أن المسألة تهم الدولتين الطالبة والموجه اليها الطلب وحدهما وينبغي لهما أن يجدا لها حلا ثنائيا . فلكل طرف في الاتفاقية مصلحة في السهر على اجراء التفتيش بطريقة فعالة وبالتوصل قدر الامكان الى نتائج واضحة بشأن الامتثال أو غير ذلك . ويمكن للمجلس التنفيذي أن يبت في هذه المسائل بطريقة ملائمة . ففي رأينا أنه ينبغي للمجلس التنفيذي . في حالات خرق الاتفاقية التي لا تصحح على الفور . وفي حالات الانتهاكات الخطيرة الطابع . أن يحيل الامر الى

المؤتمر العام لاتخاذ اجراءات أخرى تشمل إمكانية إتخاذ تدابير لاستعادة الثقة في الإتفاقية .

وقد أولينا اهتماما خاصا للمادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية اللتين تتناولان على التوالي المساعدة والتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي . ونؤيد تماما الاقتراح المقدم من الارجنتين بشأن المادة العاشرة (CD/809). ومازالت بعض الوفود تعالج هذه المسائل من زاوية ضيقة الى حد ما وتعتبرها قضية أخرى من قضايا الشمال ـ الجنوب . غير أنه ينبغي النظر الى الاحكام الفعلية المتعلقة بهاتين المادتين من منظور أعم بوصفهما وسيلة من وسائل تعزيز هدف عالمية الاتفاقية ودعم قابليتها للاستمرار . والدولة التي تواجه تهديدا بالاسلحة الكيميائية ليس أمامها حاليا خيار آخر سوى اكتساب قدرة رادعة خاصة بها . ولن تصبح من ثم طرفا في الاتفاقية أو ستنسحب منها بعد أن تكون قد أصبحت طرفا فيها إلا إذا أمكنها الاعتماد على ضمانات في مجال المساعدة من الدول الأطراف لمواجهة هذا التهديد . وينبغي تقديم هذه الضمانات من خلال احكام في الاتفاقية تتعلق بتقديم مساعدة الزامية الى الدولة المهددة وذلك باتخاذ تدابير حمائية . فمن شأن وجود مثل هذه الاحكام في الاتفاقية أن يعمل في حد ذاته رادعا لأي جهة تعتزم إستعمال الأسلحة الكيميائية .

وفي رأينا ، انه يجب أن تتضمن المادة الحادية عشرة من الاتفاقية تعهدات بتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في تطبيق الكيمياء على الأغراض السلمية . وليس من جديد في هذا الالتزام لأنه توجد أحكام مماثلة في إتفاقين آخرين متعددي الأطراف لنزع السلاح ، وهما معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية . ومما يقوي الحجج المقدمة لصالح تضمين المادة الحادية عشرة أحكاما بشأن التعاون هي العلاقة المسلم بها عموما بين نزع السلاح والتنمية وزيادة الثقة التي سيولدها الامتثال للاتفاقية .

وقبل أن أنتقل الى بنود أخرى من جدول الأعمال أود أن أعرب عن تقديري للوفد السوفياتي لقيامه باتخاذ الترتيبات اللازمة لزيارة مرفق شيخاني العسكري في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، لما قدمه من معلومات عن المخزونات السوفياتية من الأسلحة الكيميائية . ونرحب أيضا بالاقتراحات المختلفة التي قدمت لتبادل المعلومات على المستوى المتعدد الأطراف عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج وغيرهما من البيانات ذات الصلة . فمن شأن هذه المعلومات أن تعطينا فكرة أفضل عن ضخامة المهمة التي يتوقع من هيئة التفتيش أن تضطلع بها ، وأن تيسر من ثم عملنا في صياغة الأجزاء ذات الصلة من الاتفاقية .

لقد استطاعت اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية أن تستكمل تقريرها الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح بسرعة فائقة في ظل ما للسفيرة سولسبي من المملكة المتحدة من رئاسة قديرة . فسجلات المنسقين بشأن القضيتين تشمل الآن صيغا محتملة بشأن التحقق والامتثال وغير ذلك من العناصر الرئيسية - كل من مسألة الاسلحة الإشعاعية بالمعنى " التقليدي " وكذلك بحظر الهجوم على المرافق النووية . ولم يضيق نطاق الخلافات بشأن أي من هاتين القضيتين . ولكن بعد أن عينا الآن المشاكل بوضوح ، يمكن اجراء تقييم واقعي لاحتمالات المستقبل .

إن باكستان اهتمت وتهتم اهتماما بالغا بمسألة الهجوم على المرافق النووية . ومازلنا نعتقد أن هذا المؤتمر هو المحفل الملائم لمعالجة هذا الموضوع. وقد أعلن موقفنا من القضايا الموضوعية في مناسبات سابقة في المؤتمر ولن أكرر سبب عدم استطاعتنا قبول معيار التدمير الشامل الذي يحبذه البعض .

وقد واصلت اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح عملها بالتوجيه الحكيم الذي وفره لها السفير غارسيا روبليس على أساس النص الشديد الامتلاء بالاقتراحات المعقوفة الذي نشأ عن أعمال العام الماضي . ولاحظنا هذا الربيع التقدم المحرز في صياغة كلمات متفق عليها في عدة فقرات . وغني عن القول أنه ينبغي اعتبار البرنامج كلاً متكاملاً ومازالت هناك خلافات كبيرة حول عدد من القضايا الحاسمة نذكر منها قضية واحدة هي الاهمية الاساسية الواجب تعليقها على نزع السلاح النووي . وسيحتاج النص الجديد المتعلق بالمبادىء والذي عرض على اللجنة في اجتماعها الاخير الى فحص دقيق . وسينصب اهتمامنا الاول فيما يتعلق بهذا الفرع وغيره من الفروع على أنه ينبغي ألاّ ينتقص البرنامج الشامل لنزع السلاح من الاولويات والمبادىء الراسخة في الوثيقة الختامية وأن يراعي كما ينبغي التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين .

لقد جاءت مناقشتنا بشأن فعالية سير عمل المؤتمر وتحسينه في حينها بسبب قرب انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي يشمل جدول أعمالها استعراضا لدور الامم المتحدة في مسائل نزع السلاح . وقد زودتنا تقارير فريق السبعة الذي يجتمع منذ العام الماضي برئاسة السفير الصيني فان بقدر كبير من الآراء والاقتراحات في هذا الصدد .

ويعتقد وفدي أن الهيكل الحالي والاجراءات الراهنة للمؤتمر سليمان فانعدام التقدم في بنود محددة من جدول أعمالنا لا يرجع الى أية عيوب في أساليب عملنا، بل الى انعدام الارادة السياسية . ونحن لا نؤمن بالتغيير من أجل التغيير لكننا على استعداد لتأييده اذا ما ثبتت ضرورة ذلك بوضوح . ونرحب مع ذلك بالمناقشة التي

تدور حاليا حول هذه المسألة لاننا نرى أنه ينبغي أن يكون استعراض أساليب عملنا ، شأنها شأن أساليب عمل أي منظمة أخرى . عملية مستمرة .

وتعبر الاقتراحات الداعية الى اطالة مدة الدورة رغبة في تعجيل عمل مؤتمر نزع السلاح في مجال البنود التي تجري المفاوضات.بشأنها ويتسم فعلا النظام الداخلي الراهن الذي ينص على عقد دورات استثنائية وعلى اجتماع الهيئات الفرعية فيما بين الدورات بالمرونة اللازمة فاجتماعات اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي تعقد بين الدورات مثال ينطبق على هذه الحالة وستكون ميزة الاقتراح الخاص بعقد خمس دورات مدة كل منها خمسة أسابيع على مدى السنة هي أنه سيعطينا فترات بينية لاعداد مواقفنا واقتراحاتنا ، ولكن ألاّ يضيع هذا المكسب الى حد كبير بسبب التوقف المتكرر في عملنا بفعل تواتر فترات العطلة وعلينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أنه لا بد من أن تتداخل دوراتنا مع دورات لجنة نزع السلاح واللجنة الاولى في نيويورك .

ونحن نؤيد زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح قريبا بأربعة أعضاء كما تقرر في ١٩٨٣ . غير أنه يجب عدم القيام بأي عمل يخل بالتوازن السياسي الحساس الذي هو أحد الشروط الأساسية اللازمة لسير عمل مؤتمرنا بطريقة فعالة .

وقدمت وفود عديدة اقتراحات لاستعراض جدول أعمالنا في ضوء التطورات الجديدة. ونرحب بالاقتراحات التي دعت الى توسيع جدول الاعمال ، وسنعرض أفكارنا على المؤتمر في الوقت الملائم بشأن الاضافات التي يمكن ادخالها . وقد سبق زيادة جدول الاعمال بثلاثة بنود منذ عام ١٩٧٩ . ولا شك أنه سيجري ادراج بنود أخرى مع تحديد مزيد من البنود الملائمة للمفاوضات المتعددة الأطراف . غير أننا لن نحبذ حذف أي بند على أساس مجرد أنه أحرز بشأنه تقدم قليل أو لم يحرز فيه أي تقدم . فإذا طبق هذا المعيار، يجب أن يكون أول بند يسقط هو حظر التجارب النووية ـ وهذا أمر أعتقد أنه ليس من بيننا أحد يتمناه .

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول أن اجراءاتنا الراهنة قد خدمتنا جيدا ، وإنها ليست في حاجة الى أي اعادة تشكيل جذرية وإن بها القدر اللازم من المرونة لمواجهة مطالب مهامنا .

الرئيس : (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل باكستان على بيانه . والكلمة الآن لممثل زائير السيد مونشمفولا أومفواني .

السيد مونشمفولا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، حيث إنني أتحدث لأول مرة في دورة المؤتمر هذه ، إسمحوا لي أن أعرب لكم بإسم وفدي وبإسمي شخصيا عن امتناني للطريقة التي وجهتم بها أعمالنا بحزم وكفاءة خلال هذا الشهر الذي يوشك على الانتهاء . واسمحوا لي أيضا أن أهنىء من سبقاك في الرئاسة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس وهما سعادة السفيرين روزي من الجمهورية الديمقراطية الالمانية وشتولبناغل من جمهورية المانيا الاتحادية اللذين وضعا كل خبرتهما وكفاءاتهما في خدمة المؤتمر .

وأود أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لأقدم تهاني وفد زائير الى سعادة السفير كوماتينا ، الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة والى نائبه سعادة السفير بيراساتيغي على ما يقومان به من مهمة صعبة وملهمة في هذا المؤتمر . ويسعدني أيضا أن أرحب بالسفراء الذين وصلوا حديثا الى هذا المؤتمر وهم السفراء سولزبي من المملكة المتحدة ، ومارشان من كندا وأزيكيوي من نيجيريا والعربي من مصر ، وأزامبوخا من البرازيل وسويكا من بولندا وناصري من ايران .

وأود أخيرا أن أحيي ذكرى السفير كروماتي الذي أحزنت وفاته بشدة أعضاء هذا المؤتمر الذين يذكرونه دبلوماسيا نموذجيا عمل في هذا المؤتمر بمهارة وفصاحة وتفان .

وفي الوقت الذي توشك فيه أعمال دورة مؤتمرنا الربيعية على الانتهاء وفي عشية دورة الامم المتحدة الاستثنائية الثالثة ، يود وفد جمهورية زائير أن ينضم الى المتحدثين الذين سبقوه للإعراب عن وجهات نظره بشأن مختلف البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر والاسهام في البحث عن حلول لمشاكل نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

ومن بين المهام التي عهد بها الى المؤتمر ، يرى وفدي كما يرى جميع أعضاء المؤتمر حقا أن القضايا النووية تستأثر بأعلى درجة من الاولوية . ومن المخيب للامل أن يلاحظ أنه خلال السنوات العشر منذ اعتماد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وهي وثيقة سميت بحق تماما ميثاقا لنزع السلاح في العالم ، لم تنشأ أية لجنة مخصصة أي لم يتم التوصل الى اتفاق في اطار المسائل الثلاث الواردة في جدول الاعمال فيما يتعلق بالقضايا النووية ، سواء أكان حظر التجارب النووية ، أو سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي أو منع سباق التسلح النووي بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة . ويرى وفدي أنه ينبغي أن

تتوصل جميع المجموعات الى اتفاق على انشاء لجان مخصصة لها ولايات تفاوضية من أجل الوصول الى اتفاقات مصحوبة بتدابير فعالة للتحقق في جميع أنحاء العالم . وهذه المسائل التي لها أهمية حيوية وتوجد تهديدا لذات بقاء البشرية بأكملها ، ينبغي أن تعالج على أساس الأولوية في عمل هذا المؤتمر . وإن ميل إحدى المجموعات الى اخضاعها للمفاوضات التي تجري بين الدولتين الرئيسيتين لا يؤدي إلاّ الى تعطيل أعمالنا .

وقد رحبنا بالطبع بإرتياح كبير بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي المفاوضات التي يصفها البعض " بالتوازي البناء " . ومع ذلك يرى معظم أعضاء المؤتمر ، انه ينبغي أن تترابط هذه المفاوضات مع المفاوضات التي نجريها في هذا المؤتمر الذي هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . ونحن اليوم متأكدون تماما ، بسبب وجود الاسلحة النووية ، من أن مسألة تعزيز السلم والأمن هي مسألة تخص جميع الدول معا ، وهكذا أصبح السلم الحقيقي عالميا ، فهو لم يعد مسألة تخص الدول النووية ، ولكنه مسألة تخص جميع الدول كبيرتها وصغيرتها . وينبغي لنا في هذا المجال أن نتعلم دروسا من حادثة تشرنوبيل. فمنذ هذه الحادثة أصبح العالم أكثر ادراكا للخطر الذي يهدده ، لانه حتى مع عدم حدوث حرب نووية ، يمكن لحادث واحد أن يبيد جزءا من البشرية بسبب الضعف البشري .

إن وفدي يؤيد إنشاء نظام دولي للتحقق من الاهتزازات الأرضية ورصدها يتعلق بحظر شامل للتجارب النووية .

إن توقيع الأمين العام غورباتشيف والرئيس ريغان ، في واشنطن في كانون الاول/ ديسمبر الماضي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي شملت نظاما للتحقق ، يفتح عصرا جديدا في مجال إزالة الاسلحة النووية . إن هذا الحدث التاريخي حقا الذي لم يسبق له مثيل ، ينبغي أن يؤدي بحكومات الدول الحائزة للاسلحة النووية الى إصدار تعليمات محددة الى وفودها المشتركة في أعمالنا لكي تعمل بطريقة أكثر ايجابية .

وينبغي للمؤتمر ، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الاطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، أن يأخذ في الاعتبار في عملنا القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعهد ببعض المهام المحددة الى المؤتمر . وصحيح أن المؤتمر يعمل على نحو مستقل ويتخذ قراراته بتوافق الآراء ، لكن القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة تعبر في معظم الحالات عن الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي . ونحن نطالب بوقف التجارب النووية كما يوصي بذلك فعلا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٤٢ .

ونعرب أيضا عن أملنا في أن يتحقق قريبا التوقع الخاص بعقد معاهدة بشأن خفض أسلحة الترسانات الاستراتيجية بين الدولتين العظميين الى ما يصل الى ٥٠ في المائة . ويصدق ذلك بالنسبة لمواصلة المفاوضات الخاصة بالأسلحة الفضائية .

ونحن نشجع ، من أجل بناء الثقة ، الجهود المشتركة المبذولة على المستوى الاقليمي ، مثل إنشاء مناطق للسلم ، ومناطق منزوعة السلاح النووي ، ونتائج مؤتمر ستكهولم للأمن والتعاون في أوروبا ومؤتمر فيينا المعني بتخفيض أعداد الأسلحة التقليدية . وفيما يتعلق بقارتي وهي أفريقيا أقول إنه مادام المجتمع الدولي في مجموعه لا ينفذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي من أفريقيا وكذلك القرار بشأن القدرة النووية لأفريقيا الجنوبية ، ستبقى هذه القارة في خطر دائم . ولذا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تساعد جنوب أفريقيا على تسليح نفسها بالأسلحة النووية أن تكف عن تقديم هذه المساعدة من أجل حماية القارة من امكان نشوب حرب نووية يمكن أن تمتد آثارها المشؤومة الى مناطق أخرى . وبعبارة أخرى ، نلتمس أن تطبق تلك الدول الاحكام الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٤٢ ألف وباء .

وينبغي لجميع الدول النووية دون إستثناء أن تتعهد تعهدا ثابتا بعدم استخدام الأسلحة النووية وعدم تسهيل انتشارها .

وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الاعمال ، يرى وفدي أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للانسانية وينبغي أن يخصص للاستكشاف والاستغلال في الاغراض السلمية وحدها . كما ينبغي تكييف النظام القانوني الذي ينظم حاليا الانشطة الفضائية ، مع مراعاة التطور المدهش الذي حدث في تكنولوجيا الفضاء . ومن المستصوب للغاية أن تعدل بواسطة بروتوكول اضافي معاهدة المبادىء المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى ، لعام ١٩٦٦.

وفي ميدان الفضاء الخارجي هذا ، من الضروري التوصل الى حظر على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، والى إعلان وقف انتاج هذه الأسلحة ، واعتماد مدونة لقواعد السلوك تنظم وضع الأجسام الفضائية ، والى تعزيز اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية والى تبادل للمعلومات عن الانشطة الفضائية .

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تقدم العمل فيها كثيرا في المؤتمر ، نود أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية قدرا كافيا من الارادة

السياسية لتسوية المسائل التي لا تقل عنها أهمية والتي لاتزال معلقة ، مثل المسائل التي تغطيها المادة السادسة من مشروع الاتفاقية وذلك ليتمكن المؤتمر من عرض هذا المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن إنتهاك بروتوكول جنيف المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ من خلال الاستخدام المكثف على نحو متزايد للأسلحة الكيميائية في الحرب القائمة بين إيران والعراق ، إنما هو حجة أخرى لصالح ابرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن وهي اتفاقية ستكمل أحكام البروتوكول . وقد أعرب كثير من وزراء الخارجية الذين تحدثوا أمام مؤتمرنا عن قلقهم إزاء هذا الموضوع .وسوف يخطو المؤتمر خطوة كبيرة في أعماله إذا نجح هذا العام في تقديم مشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية ومشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح .

لقد تشرف المؤتمر ، للمرة الاولى في تاريخه ، بحضور عدد مذهل من وزراء الخارجية جاءوا ليتحدثوا عن نزع السلاح ، ويشهد ذلك على الاهمية التي يعلقونها على أعمالنا وعلى أهمية التقارير الخاصة التي ستقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وسوف تقيم الدورة الاستثنائية الثالثة أعمالنا على أساس قائمة النقاط العشر التي سيبحثها المؤتمر . ففي عشر سنوات ، لم يبرم المؤتمر بعد أي اتفاق ولم يستطع حتى أن يستنفد جدول أعماله المنطوي على عشرة بنود . ويتعين على الدورة الاستثنائية الثالثة أن تقيم عملنا وأن تقرر توجيهات جديدة من خلال تدابير مجددة . وسوف تركز أيضا انتباهها على تعزيز فعالية سير عمل المؤتمر . ومن بين المسائل التي لم يبحثها المؤتمر والتي ستناقش خلال الدورة الاستثنائية الثالثة ، يود وفدي أن يشدد بوجه خاص على العلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية . فنحن نعتقد أن هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا . إن آلافا مؤلفة من العلماء في أنحاء العالم يبددون طاقاتهم في خدمة زيادة التسلح ، وتنفق سنويا مليارات الدولارات الامريكية في بحوث الاسلحة في حين تحتاج البشرية الى هذه الاموال من أجل تقدمها الاقتصادي والثقافي والانساني والاجتماعي والعلمي . ومن ثم فإنه ينبغي ربط صيغة نزع السلاح/ التنمية بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومشكلة ديون العالم الثالث ، ومشكلة ترابط الشعوب في عصر المعجزة التكنولوجية .

إن العالم موجود ليوفر للاحياء وللاجيال المقبلة السعادة والرفاهية وليس ليختفي الى الابد بتأثير الاسلحة المتطورة .

الرئيس : أشكر ممثل زائير على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، السفير تايلهاردات من فنزويلا ، الذي سيقدم تقرير تلك اللجنة الوارد بالوثيقة CD/833 .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس . أود أولا أن أبلغكم ارتياح وفدي لرؤيتكم تشرفون على أعمال مؤتمرنا هذا الشهر وطوال فترة ما بين الدورات . ونحن نتمنى لكم كل التوفيق ونؤكد لكم كامل تعاوننا .

انني أتحدث اليوم لكي اقدم الى المؤتمر التقرير الخاص للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، التي يشرفني أن أرأسها في الدورة الحالية . وقد عُمّم التقرير المذكور في الوثيقة CD/833 .

إن تقرير اللجنة الذي سيشكل جزءا من التقرير الذي سيقدمه المؤتمر الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . يشمل أعمال اللجنة منذ انشائها في عام ١٩٨٥ حتى هذا التاريخ . وقد عملت اللجنة بنشاط خلال هذه الفترة ، ويجب ، في هذه اللحظة ، أن أذكر العمل الممتاز الذي أنجزه من سبقوني في رئاسة اللجنة ، وهم السفير المصري السيد الفرارجي ، والسفير المنغولي السيد بايارت ، والسفير الإيطالي السيد بوليزي .

وقد كرست اللجنة نفسها ، طوال السنوات الثلاث والنصف سنة التي وجدت فيها ، تنفيذا للمهام المحددة في ولايتها ، للنظر في المواضيع التالية : المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ والاتفاقات القائمة ؛ والمقترحات الحالية والمبادرات المقبلة .

ويتضمن الجزء الموضوعي من التقرير النظر في هذه المواضيع ويبين المواقف المختلفة للوفود في هذا الشأن . وقد كانت المداولات كثيفة واستفادت مما قدمته مختلف الوفود من أفكار ومقترحات ، مساهمة بذلك في تعميق دراسة البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر . كما أفادت هذه المداولات في إبراز المصاعب التي توجدها مشاكل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

أعتقد أنه تجدر الاشارة الى أن هذا التقرير بالذات سيكون أحد الامور الجديدة التي ستعرض على الدورة الاستثنائية . وكما يذكر ، فإن أعمال المؤتمر الموضوعية

فيما يتعلق بموضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد بدأت عام ١٩٨٥ ، أي بعد انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولأول مرة ، ستتلقى الجمعية ، في دورتها الثالثة ، مدخلات من المؤتمر فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة .

وإذا ما وضعت في الاعتبار المدة القصيرة نسبيا التي استغرقها المؤتمر في دراسة هذا البند ، من الضروري استنتاج أنه على الرغم من أنه لم تسجل نتائج ملموسة بعد ، فإن رصيد مناقشات المؤتمر ومداولاته هو رصيد ايجابي بشكل واضح .

وما من شك في أنه تم تسجيل تقدم كبير في النظر في هذا البند على مستوى تعدد الأطراف . وينبغي أن يلاحظ في هذا الشأن أن خاتمة التقرير تبين توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن نقاط هامة . وثمة تسليم عام بما لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من أهمية والحاح ، وهناك أيضا رغبة في الاسهام في تحقيق هذا الهدف المشترك . كما يشار الى أن العمل الذي أنجزته اللجنة منذ إنشائها قد أسهم في التقدم صوب إنجاز مهمتها . وأعطت اللجنة دفعة وعمقا لدراسة وتعيين المسائل المختلفة المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وساهمت المناقشات التي جرت في تحسين فهم المشاكل والمواقف المختلفة . واعترف بأن النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي لا يضمن ، في حد ذاته ، منع سباق التسلح في الفضاء . وعلاوة على ذلك ، أعترف بأن هذا النظام يضطلع بوظيفة هامة في منع سباق التسلح في هذا المجال ، وبضرورة تدعيمه وتعزيزه وتحسين فعاليته ، وبأهمية الإمتثال التام للاتفاقات النافذة ، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف . وأعترف ، أثناء المناقشات ، بما للبشرية من مصلحة مشتركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية . وتم التشديد ، في هذا الشأن ، على أهمية الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي تنص على أنه :" للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي إتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادىء المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف وإستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى " . وفي الختام ، يرد في التقرير أنه قد أجريت دراسة أولية لعدة مقترحات ومبادرات ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمان استكشاف هذا الفضاء واستخدامه في الاغراض السلمية وحدها ، تحقيقا لمصلحة البلدان كافة ، ولمنفعة البشرية جمعاء .

ولا أريد أن أختتم عرض التقرير ، قبل أن أعرب عن إمتناني لجميع الوفود على ما قدمته من اسهامات قيمة ، وعلى ما أبدته من مرونة وروح تعاونية ، مما مكن من التغلب على الخلافات حول بعض المفاهيم ، الامر الذي مكّن من تحقيق النتائج التي تم

التوصل اليها ، والتي ستقدم الآن الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ومن واجبي ، على وجه الخصوص ، أن أعرب عن شكري لمنسقي المجموعات على ما قدموه إلي من تعاون وافر في جميع الاوقات . وأود أيضا أن أعرب عن شكري لامينة اللجنة ، السيدة عايدة ليغن ، وكذلك لزملائها ولجميع المسؤولين عن المؤتمر الذين شاركوا ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في عمل اللجنة المخصصة وأسهموا في أنشطتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على عرضه تقرير اللجنة ، وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس .والكلمة الآن لممثلة المكسيك ، السيدة غونساليس ، التي ستعرض ، بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، تقرير اللجنة الوارد بالوثيقة CD/832 .

السيدة غونساليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : طلبت اليّ السفيرة غارسيا روبلس التي إضطرت الى مغادرة جنيف لانها رئيسة المجلس الاستشاري للدراسات لنزع السلاح الذي يجتمع الآن في نيويورك ، أن أدلي بهذا البيان الذي يتمثل الغرض منه في عرض التقرير الخاص الذي أعدته اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح لتقديمه الى مؤتمر نزع السلاح كيما يحيله الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، وفقا للتوصية المقدمة من اللجنة التحضيرية للدورة المذكورة .

وتتضمن الصفحات الثلاث الاولى من التقرير خلاصة مكثفة للمفاوضات التي جرت بشأن هذه المسألة عقب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت ، كما هو معروف ، في عام ١٩٨٢ . ومع أنه قد تم إحراز تقدم في التوفيق بين المواقف ، فإنه مازالت هناك نقاط خلاف بشأن العديد من المسائل ، على نحو ما يتجلى في المشروع المرفق بالتقرير .

ان عدم التوصل الى الاتفاق التام الذي كان يسعى اليه لا يمكن أن يعزى ، بالطبع ، الى عدم اجتهاد أعضاء اللجنة ، أو عدم كفاءتهم . وينطبق ذلك أيضا على الامانة التي تعاون أعضاؤها ، سواء الظاهرون منهم أو غير الظاهرين ، تعاونا قيما احتلت فيه الآنسة عايدة ليغن ، أمينة اللجنة ، مكانا بارزا . وفي الختام ، أود أن أذكر أسماء الذين عملوا منسقين لافرقة الاتصال ، وهم السادة التالية أسماؤهم : السيد فرناندو مورا فاغوندس من البرازيل ، والسيد أوبير رنييه من فرنسا ، والسيد يوهان مولاندر من سويسرا ، والسيد راكش سود من الهند ، والسيدة سادا ليندا

غونساليس من المكسيك ، والسيد أدورني براتشيزي من إيطاليا ، والسيد لخاغفاجاف من منغوليا ، والسيدة مارتين لتس من أستراليا ، والسيد رادوسلاف ديجانوف من بلغاريا ، والسيد ستين لوندبو من النرويج .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثلة المكسيك على بيانها ، حسبما تم الاتفاق عليه في جلستنا العامة الماضية ، أعتزم أن أعرض على المؤتمر في جلسته العامة غدا ، وقبل اعتماد التقرير الخاص للمؤتمر المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، تقريري اللجنتين المخصصتين وتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لكي يعتمدها المؤتمر .

ولا يوجد متحدثون آخرون على قائمة المتحدثين اليوم . هل يرغب أي وفد من التحدث في هذه المرحلة ؟

قبل أن ننتقل الى مسائل أخرى في جدول أعمالنا ، أود أن آخذ من وقتكم بضع لحظات اضطلع خلالها بواجب يسرني القيام به ، ألا وهو الترحيب بالسفير ويسبر لوويس ، الممثل الدائم لاندونيسيا وممثلها في مؤتمر نزع السلاح .

وأود أن اعرض على المؤتمر تاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ ، لاصدار قرار بشأنه . فبعد التشاور مع المنسقين ، يقترح أن نستأنف أعمالنا يوم الخميس الموافق ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، بعقد جلستنا العامة العادية ، على أساس أنه ستعقد في صباح الأربعاء ٦ تموز/يوليه مشاورات للمجموعات ، وأن الرئيس الجديد سيعقد أول اجتماع له مع منسقي المجموعات بعد ظهر ذلك اليوم ، وأنه ستجري مشاورات غير رسمية في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، عممت الأمانة اليوم جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر خلال ذلك الاسبوع . وكالعادة ، فان هذا الجدول ليس الا بيانيا ، وهو عرضة للتغيير اذا لزم الأمر . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : ونظرا لعدم وجود مسائل أخرى للنظر فيها في هذه الجلسة العامة ، أعتزم رفعها الآن ، وعقد جلسة غير رسمية في خلال خمس دقائق لاجراء القراءة الثانية للفقرات الموضوعية من مشروع التقرير الخاص المقدم

الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة ، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ في الساعة الخامسة مساء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠